جار الله عمر .. كبرياء التواضع (1)

اليمن أستوحى النموذج السوفيتي في إطار الترويكا

عبد الحسين شعبان
بيروت

مع كل ذكرى تحلّ لاستشهاد الرفيق جار الله عمر، أشعر بغصّة ومرارة لفقدانه، وهو في أوج عطائه وتألقه قائداً وطنياً جامعاً وعروبياً أصيلاً واشتراكياً متنوّراً، ولهذا فقد ترك غيابه فراغاً كبيراً لا يمكن تعويضه بسهولة، خصوصاً في ظروف اليمن الحالية والأوضاع العربية بشكل عام.

وكنت أشعر بالحرج مع نفسي لأنّني لم أكتب عنه لأعبّر عن فداحتي وخسارتي الشخصية لصديق مثله ، ولكنني قرّرت إدراج اسمه على مخطط لكتاب أنوي إصداره عن عدد من الشخصيات العربية والعالمية، وجاءت الفرصة هذا العام، حين اتصل بي إعلامي نابه من شبيبة الحزب الاشتراكي اليمني، سبق أن أجرى معي مقابلة في صنعاء في العام 2011على ما أتذكّر، وطلب مني شهادة شخصية عن جار الله عمر، وهو في موقع نضالي متقدّم من أرض الوطن، ولم يكن لي إزاء هذا الطلب إلّا الاستجابة بكل ممنونية وهذا ما كنت أنتظره.

فالكتابة أولاً- هي شهادة عن صديق ورفيق عرفته منذ عقود من الزمان واشتركت معه بآمال وهموم وخيبات في ظروف مختلفة،

وثانياً- هي شهادة في الوقت نفسه عن تجربة اليمن الديمقراطية، بما لها وهو كثير، وما عليها وهو ليس بقليل، وآن الأوان لمراجعة تجاربنا من موقع نقدي منفتح بعيداً عن التعصب والانحياز، لاسيما في كشف أخطائنا.

وثالثاً- إن هذه القراءة الارتجاعية واستعادة الماضي هدفها المستقبل، خصوصاً واليمن يعيش ظروفاً بالغة القسوة والتعقيد، سواء على مستوى السلطة والصراع الداخلي الدموي أم على صعيد الحرب المشتعلة فيه منذ العام 2015؟يضاف إلى ذلك الأوضاع المعيشية والصحية الكارثية بكل معنى الكلمة، حسب توصيف الأمم المتحدة والمنظمات الحقوقية والإنسانية الدولية. ولهذا تصبح الكتابة عن جار الله عمر والتجربة اليمنية "فرض عين وليس فرض كفاية" كما يُقال.

والاستهلال يبدأ من لقائي الأول بجار الله عمر وزيارتي الأولى لعدن واليمن، فقد كنت في كل لقاء وحوار وجدل معه أزداد إعجاباً بتواضعه الكاريزمي وكبريائه المعرفي وومضاته الفكرية، مثلما أزداد اندهاشاً بالتجربة اليمنية وبالشعب اليمني، وهو ما قلته في شهادتي المتلفزة والموجهة لشابات وشبان يحتفلون بالذكرى الـ 16لاستشهاده، والكتابة عنه بلا أدنى شك ستكون ذات شجون لجهة رمزيته وشخصيته الجامعة ودوره الفعّال والمؤثر، ناهيك عن أي حديث عنه إنما هو حديث عن اليمن، وستكون مثل هذه الكتابة مراجعة مع الذات وبصوت عال من موقع النقد والنقد الذاتي المسؤول.

ولأن التجربة اليمنية امتازت برومانسية عالية سواءً من داخلها أو من خارجها لدى اليسار العربي بتوجهاته المختلفة وأجنحته المتعددة، لجهة علاقتها بحركة التحرر الوطني العربية والفلسطينية بشكل خاص أو لجهة منجزاتها ومكاسبها، ناهيك عن المنعرجات التي مرّت بها والمآلات التي وصلت إليها، ولذلك فهي تحتاج إلى وقفة تأمل وتساؤل مشروع ومراجعة ضرورية: فهل كنّا أمام تجربة "اشتراكية" أم تجربة "ذات توجّه اشتراكي" كما وصفها المنظّرون السوفييت؟ أم هي "مقدمة للثورة الوطنية الديمقراطية" كما أعتقد، لأن مهماتها كانت متداخلة ومتشابكة لدرجة الاندغام وفي طليعتها الانتقال من السيطرة البريطانية المباشرة والإرث الاستعماري الطويل الأمد إلى نظام وطني بفعل ثورة مسلحة، وصراعات داخلية عشية الاستقلال وقيود وعقبات قبلية ومناطقية وعادات وتقاليد ثقيلة وأوضاع اقتصادية ومعيشية متخلفة وتآمر خارجي دولي وإقليمي.

نخبة متميزة

ومقابل ذلك كان هناك نخبة متميّزة من الثوريين الحالمين الذين عركتهم المعارك وتصلّب عودهم في المواجهة، ولاسيّما المسلحة، ولكن كل عدتهم إرادة سياسية صلبة ومبادئ عامة ذات نزعة عروبية وتطلعات لحياة أكثر عدلاً وإنصافاً، وهكذا وجدوا أنفسهم وجهاً لوجه أمام مهمات جديدة ومعقّدة، فهم لا يمتلكون تجربة كافية لا في الإدارة ولا في الاقتصاد ولا في الدبلوماسية والسياسة الدولية ولا في العمل العام. لذلك فالقول إنها مقدمات للثورة الوطنية الديمقراطية ليس افتئاتاً عليها أو انتقاصاً من شأنها وتقليلاً من قيمتها، مثلما لا ينبغي المبالغة في تعظيمها وتبجيلها ونسيان أخطائها. وواجهت اليمن من حيث الجوهر مهمات مركبة ومزدوجة وطنية واجتماعية، يضاف إليها هدف وحدوي باتحاد الشطرين الجنوبي والشمالي الذي ظلّ هدفاً تسعى إليه.

لم تكن اليمن يومها تمتلك أية قاعدة صناعية أو إنتاجية، وليس فيها طبقة عاملة مؤثرة، وإن نسبة الأمية كانت مرتفعة وإن الإرث الاستعماري البريطاني كان قوياً، إضافة إلى الروابط الاجتماعية القبلية والجهوية، فضلاً عن انتشار السلاح، وهناك من أورد عشية أحداث اليمن، خصوصاً حين اندلعت الاحتجاجات الشعبية في 27 كانون الثاني (يناير) 2011 ضد حكومة علي عبدالله صالح بأن عدد سكان اليمن نحو 30مليون نسمة في حين أن عدد قطع السلاح تزيد عن 68 مليون قطعة، وحسب وصف يمني طريف يقول " يولد اليمني والبندق معه" والمقصود إن السلاح رفيق الرجال، فلا رجولة دون السلاح، وتلك واحدة من القيم اليمنية القبلية المؤثرة والتي لا بدّ من أخذها بنظر الاعتبار عند وضع برامج التحوّل الديمقراطي.

لعلّ تلك الرومانسية كنت قد شاهدتها بأن عيني في اليمن خلال زيارتي الأولى حين لمحت تظاهرة شعبية، فاقتربت منها لأسمع شعاراتها وإذا بها تطالب بتخفيض الرواتب : واجب علينا واجب / خفض الرواتب واجب/ واجب علينا واجب/ حرق الشوادر(النقاب)/ واجب ولم أسمع في حياتي حزباً أو جهة أو شخصاً يطالب بتخفيض راتبه، فما بالك إذا كان زهيداً، إلّا في اليمن. ولذلك كنت أتندّر مع محمود راشد (مدير دائرة المجتمع المدني في جامعة الدول العربية – القاهرة): ونهتف معاً: واجب علينا واجب/خفض الرواتب واجب (وهو شاهدناه سويّة في عدن آنذاك).

حتى إن ديفيد هيرست وصف تلك التجربة المثيرة بـ " اشتراكية بدوية بوجه إنساني" تمثّلاً بحركة دوبشك الإصلاحية التشيكوسلوفاكية "اشتراكية بوجه إنساني"(ربيع براغ 1968) لكن التجربة لم تكن بدوية، وإنما يمكن توصيفها بتجربة رومانسية ثورية بمسحة قبلية- ريفية في إطار مؤدلج منفصل عن الواقع ومستنسخ لتجارب اشتراكية مختلفة، من حيث الظرف والمنشأ والتكوين والتطوّر الاجتماعي، وكان الروائي أبو كاطع (شمران الياسري) يتندّر على بعض أنظمة العالم الثالث الدكتاتورية ذات الطبيعة الشمولية المتخلّفة ويسمّيها "فاشية بدوية" أو "فاشية ريفية" لعدم تمركز رأس المال المالي حسب التعريف الكلاسيكي للفاشية.

وبتقديري إن اليمن كانت قد بالغت باتخاذ إجراءات التأميم التي شملت مساكن وورش صيد وبعض المرافق البسيطة، ولم تكن مثل تلك الإجراءات التي حصلت في العالم الثالث دليل التحوّل الاشتراكي، وهو ما قلدت به بلدان الأصل الاشتراكية، التي هي الأخرى شوّهت الفكرة الاشتراكية الإنسانية بمثل تلك التطبيقات الصارمة والتي حدّت من دور القطاع الخاص وقلّصت إلى حدود كبيرة من المبادرات الشخصية .

ويحتاج التحوّل الاشتراكي إلى بناء قاعدة صناعية وإنتاجية وتحقيق تنمية متوازنة وعلى جميع الصُعد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية والتربوية والتعليمية وغيرها، مثلما يفترض في مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية دعم الصناعات الوطنية والقطاع الخاص وتشجيعه على الاستثمار الداخلي وتحقيق نهوض تعليمي ، بالقضاء على الأمية ووضع القوانين والأنظمة التي تساعد على تمكين المرأة تمهيداً لتحرّرها ومساواتها مع الرجل، خصوصاً في ظل حكم القانون، ولعل ذلك هو الذي يقود إلى النضج والتراكم والاكتمال، لكن التياسر والاندفاع الثوري كان جزءًا من الرومانسية الثورية لتلك المرحلة، ولم تكن اليمن لتشذّ عنها، حيث كنّا نرفع أكثر الشعارات رنينياً وصخباً معتقدين أنها "الثورية" بعينها ، دون أن ندري أن بعضها كان بالضد لما أشار إليه لينين في كتابه "مرض اليسارية الطفولي في الشيوعية"،(صدر في العام (1920الذي كثيراً ما كنّا نتغنّى به .

وإذا كان الطابع الرومانسي والحلم بقيام اشتراكية في هذا الجزء الفقير من العالم ، والذي كانت ميزانيته عشية الاستقلال 1967) خمسة ملايين جنيه استرليني) فإن الطابع العنفي- الدموي كان شديد الوضوح فيها، ولم يختلف الشمال عن الجنوب حيث ذهب رؤساء عديدون ضحية العنف والصراع الدموي على السلطة ابتداء من فيصل عبد اللطيف ومروراً بقحطان الشعبي وابراهيم الحمدي وأحمد الخشمي وسالمين (سالم ربيّع علي) وعبد الفتاح اسماعيل.

وشهد العديد من البلدان ذات الطابع الشمولي مثل تلك الإرتكابات وكنت قد أشرت في مقالة لي بعنوان" العنف وفريضة اللّاعنف- شذرات من تجربة شخصية" المنشورة في مجلة آفاق أدبية، بغداد، العدد 4-3/ 2017 / إن الآيديولوجيات الشمولية جميعها وقعت في نهاية المطاف ضحية نفسها، فـ"العنفية العقلانية" التي حاولت التعكّز عليها لم يكن هدفها سوى إيجاد "مبرّرات" مشروعة لها لممارسة العنف ونزع سلاح الخصم وإرغامه على الانصياع، لكن تلك "العنفية العقلانية" ذاتها، استخدمت كذريعة للتصفيات الداخلية بزعم التآمر أو مخالفة المبادئ أو ما سوى ذلك من حجج راح ضحيتها أقرب الناس إليها.

وكم من مرّة في التاريخ القريب وليس البعيد "الثوري وغير الثوري" يحصل هذا. ونستحضر هنا ما قام به أدولف هتلر في الحادثة المشهورة بـ "ليلة السكاكين الطويلة" أو "عملية الطائر الطنان" وهي عملية التطهير التي وقعت في ألمانيا النازية بين 30 حزيران(يونيو) و 2 موز(يوليو) 1934 عندما نفذ النظام النازي سلسلة من عمليات الإعدام السياسية خارج القضاء شملت المئات من أنصار النظام.

أما مجزرة الثلاثينات وما بعدها التي ارتكبها جوزيف ستالين بحق رفاقه في الحزب، فقد أصبح العدد بمئات الآلاف، بل بالملايين، وكانت محاكمات العام 1938- 1936 كموتراجيديا حقيقية، حيث أجهز ستالين في محاكمات صورية الحرس البلشفي الأول وقادة ثورة أكتوبر، والذي شمل قيادات تاريخية مثل بوخارين وزينوفيف وكامينيف ومجموعة كبيرة من أعضاء المكتب السياسي واللجنة المركزية واتهمهم بالتخريب والتآمر لصالح الامبريالية والتجسس لحساب بريطانيا وألمانيا واليابان .

واقتفى أثره منغستو هيلا ميرام (أثيوبيا) الذي دعا قيادته إلى وليمة للدم فقام بتصفيتهم، وعرفت فترة حكمه بالإرهاب الأحمر، حيث قتل مئات الآلاف من الخصوم والأعداء، وخصوصاً في أعوام 1978-1977 بزعم ثوريته وماركسيته وحزمه ضد المؤامرات الخارجية.

حكم استبدادي

أما بول بوت (كمبوديا) فقد قتل في الفترة ما بين 1979-1974ما يزيد على ثلث السكان البالغ عددهم ثمانية ملايين نسمة، حيث يقدّر عدد ضحاياه بنحو ثلاثة ملايين حيث فرض نمط حكم استبدادي تحت عنوان تحقيق الاشتراكية الزراعية، فأجبر سكان المناطق الحضارية على الانتقال إلى الريف للعمل في المزارع الجماعية.

وشهدت بغداد مجزرة مروّعة قام بها صدام حسين عُرفت بمجزرة "قاعة الخلد" العام 1979 التي أودت بثلث القيادة القطرية لحزب البعث وعشرات من الكوادر المتقدّمة في محكمة خاصة وبمحاكمة صورية بزعم اكتشافه مؤامرة.

وحصل الأمر على نحو مشابه في أحداث اليمن والصراع الدموي الذي راح ضحيته قيادات بارزة من الحزب الاشتراكي وفي مقدمتهم "عبد الفتاح اسماعيل"، إضافة إلى أكثر من عشرة آلاف قتيل، في صراع عبثي أغرق التجربة بالدم.

وبعد فالتجربة اليمنية مثل كل التجارب الاشتراكية الأخرى اتسمت بالشمولية والوحدانية وادعاء الأفضليات واحتكار الحقيقة، ولهذا كانت تزعم أنها تحكم باسم "كل الشعب"، ولذلك احتكرت العمل السياسي والنقابي والاجتماعي، وكان شعار الجبهة القومية " كل الشعب قومية/ تحيا الجبهة القومية" الذي اتخذه المؤتمر الخامس للجبهة القومية المنعقد في آذار/مارس/ العام 1972 وعلى نفس المنوال حاك صدام حسين شعاره"الجميع بعثيون وإن لم ينتموا " وتحكّمت تلك التجارب بالإعلام والثقافة والفنون والآداب والتجارة والسياحة والرياضة، وفرضت سلطتها بواسطة أجهزة الأمن والمخابرات ذات الصلاحيات الكبيرة باسم " أمن الدولة" وكان من أبرز سماتها جعل قرارات الحزب فوق الدولة، وهذا الأخير في نهاية المطاف خضع لأجهزة المخابرات التي كان يتحكّم فيها الولاء للزعيم والقائد الذي بيده جميع السلطات.

كنتُ قد تعرّفتُ على جارالله في آذار (مارس) العام 1974عند أول زيارة لي لعدن حيث ألقيت محاضرة في ندوة طلابية وشبابية بعنوان "ديمقراطية التعليم والإصلاح الجامعي" نشرت في جريدة "طريق الشعب" العلنية حينها، وكان قد عرّفني عليه الرفيق شايع محسن الذي أصبح عضواً في المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني، وفيما بعد سفيراً لليمن "الموحّدة" في العام 1990 في لندن، وتعرّفت في الوقت نفسه على سلطان أحمد عمر (الذي ساهم في الكفاح المسلح ضد الاحتلال البريطاني في الجنوب، وكانت الشرارة الأولى قد انطلقت من جبال ردفان) وقد حملت له رسالة من الصديق أحمد محمد زيدان الذي درس معنا في العراق في جامعة بغداد وتخرجنا في العام نفسه 1968-1967) أصبح سفيراً لبلاده في كوبا) وانضم إلى الحزب الديمقراطي الثوري ليصبح عضواً في لجنته المركزية حيث كان سلطان أحمد عمر أمينه العام .

والتقينا في أحد الأماسي في عدن: جار الله عمر وشايع محسن وسلطان أحمد عمر وسعيد سيف (عبد الرحمن النعيمي) الذي تعرّفت عليه في تلك الزيارة الأثيرة، حين كان قادماً من ظفار. كتبت عن النعيمي وعلاقتي الخاصة به في كتابي الموسوم" عبد الرحمن النعيمي : الرائي والمرئي وما بينهما" دار الكنوز الأدبية ، بيروت، 2016.

كما التقيتُ في تلك الزيارة سالم ربيّع علي (سالمين) رئيس مجلس رئاسة الشعب الأعلى الذي كان يوصف بأنه " بوخارين" الجبهة القومية "القائد المحبوب" وصاحب المبادرات ودعانا إلى بيته بحضور الروسي فلاديمير(فولوديا) والسوداني حسن أبا سعيد والألماني كجمن، وكان معنا جار الله عمر وآخرين.

كما استمعت في تلك المناسبة إلى عبد الفتاح اسماعيل الرؤيوي والمثقف والأديب الذي ألقى محاضرة بحضور نخبة متميّزة من الحاضرين وجمعٍ من قيادات الجبهة القومية، وسألني على هامش المحاضرة عن أوضاع العراق وكيف تسير "الجبهة الوطنية" ونظرة الحزب الشيوعي إزاء المستقبل.

والتقيت بعدها بعلي ناصر محمد رجل الدولة وصاحب الكفاءة الإدارية كما عُرف لاحقاً، الذي كان حينها رئيساً للوزراء، وفي زيارتي الثانية لعدن التقيت به حين تبوأ منصب رئاسة الجمهورية وكنت برفقة عامر عبدالله ونزيهة الدليمي لحضور مؤتمر دولي لمجلس السلم العالمي حول الوجود العسكري الإمبريالي في مطلع العام 1982 وبعد أن غادر المسؤولية التقيته مرّات كثيرة في دمشق والقاهرة وبيروت.

وكم كانت دهشتي كبيرة أن تلك اللقاءات تجري خارج البروتوكولية التي نعرفها والبيروقراطية الحزبية المراتبية، ولعلّ كل شيء في اليمن في تلك الفترة كان عفوياً وتلقائياً، وأتذكّر أن لقاء تلفزيونياً ضم الممثل السوفييتي والممثل الألماني الديمقراطي وكاتب السطور دام نحو ثلاث ساعات وكان البث مباشراً، ولقي اهتمام المسؤولين قبل المشاهدين جرى فيه التطرّق للأوضاع العربية والعالمية ودور الشباب والطلاب المستقبلي.

وكان تعليق جار الله عمر: نحن نحتاج إلى مثل هذه الحلقات المباشرة أسبوعياً لتثقيف شبيبة اليمن وإطلاعهم على التجارب العالمية والعربية، بما يعزّز وعيهم ويزيد من تلاحمهم مع أشقائهم وأصدقائهم. وحين قلت له يمكنكم إعادة البث خلال فترات متباعدة، فاجأني بأن البث كان مباشراً وبدون " فيديو تيب"، حيث التلفزيون اليمني في أول عهده. وقد علّق صديقنا السوفييتي حينها إن تلفزيون عدن هو أكثر تلفزيون "ديمقراطي" في العالم، فقد تفاجأ أن كلّ شيء يجري دون رقابة وحذف ومونتاج وتدقيق.

حين شاهدني فخري الدليمي الذي قنصلاً في السفارة العراقية (أصبح سفيراً في قطر لغاية العام 2003) في التلفزيون، قام بزيارتي في اليوم التالي صباحاً إلى الفندق الذي كنت أقيم فيه، فقد كنّا زملاء في الكلية، وكان هو عضواً في حزب البعث في حينها وقد تزاملنا في سفرة إلى القاهرة في شباط/فبرايرالعام 1965.

وكان أن صادف وجود فوّاز طرابلسي من قيادة منظمة العمل الشيوعي اللبنانية، في عدن وتعرّفت عليه في تلك الزيارة. وبالمناسبة ظلّ فواز طرابلسي الأكثر التصاقاً بالتجربة اليمنية والأكثر إخلاصاً لها، وقد أصدر كتاباً مهماً عنها بعنوان " جنوب اليمن في حكم اليسار" – شهادة شخصية (دار رياض الريّس، بيروت، 2015).

وهو عبارة عن حوارات معمّقة وبانخة أجرتها معه الكاتبة والروائية المناضلة بشرى المقطري.

وفي زيارتي الأولى كان جار الله عمر وسلطان أحمد عمر، يتردّدان على فندق 26 سبتمبر في التواهي الذي مكثت فيه في عدن، وقد اصطحباني في جولات إلى مناطقها المختلفة من العروسة والمعاشيق وحي كريتر إلى التواهي وخورمكسر والصهاريج والمناطق الجديدة وعلى امتداد الساحل.

III

ما إن التقينا جار الله وأنا حتى شعر كل منا بعلاقة خاصة أو خصوصية مع الآخر، فهناك نوع من الكيمياء ربطتنا، وامتدّت هذه إلى سنوات طويلة حتى استشهاده، وقد نقلت ذلك لعامر عبدالله خلال زيارتنا إلى عدن لتمثيل اللجنة الوطنية العراقية للسلم في وفد برئاسته وعضوية نزيهة الدليمي وكاتب السطور كما أشرت، وكان أن زارنا جارالله عمر مع مجموعة من الأصدقاء في أحد الأماسي حيث مكان إقامتنا في العروسة مع الوفد السوري برئاسة أحمد الحسن الذي أصبح وزيراً للإعلام وعضوية موريس صليبا عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوري وعطية الجودة (متفرغ في القيادة القومية السورية وعامل في مجالات التضامن والسلم)، وكان عامر عبدالله يعتقد أن إسكاننا في العروسة هو مزيد من التكريم لنا، في حين أقامت بقية الوفود في فندق عدن الدولي، وحين سأل جار الله عمر، أجابه على استحياء: لقد تم تخصيص هذا السكن للوفدين العراقي والسوري خشية من الاحتكاك مع الوفد العراقي الرسمي برئاسة د. عصام عبد علي.

وحين زرت اليمن مكلّفاً من الكتل الحزبية التي تمايزت عن إدارة الحزب الشيوعي العراقي في العام 1987كنت أول من اتصلت به بعد عبد الجليل غيلان من منظمة التضامن الأفرو آسيوي، جار الله عمر الذي رافقني أيام زيارتي، واتصلا بمحسن (محمد سعيد عبدالله) الذي أصدر لي جواز سفر يمني خاص استخدمته لنحو 5 سنوات لتسهيل مهمتي وحصولي على تأشيرات الدخول، وكنت قبل ذلك ومنذ أوائل الثمانينات قد استخدمت جواز سفر يمني وآخر سوري. وكان نوري عبد الرزاق قد زار اليمن قبلي وأجرى مباحثات مع اليمنيين وأطلعهم على خلافاتنا مع إدارة الحزب.

خلال وجودي في عدن تمكّنت من إرساء علاقة خاصة مع اليمنيين وتسهيل أمور بعض رفاقنا الذين كانوا مهدّدين بالطرد من جانب الجناح الرسمي، ومنهم علي شوكت عرمش المغضوب عليه آنذاك و 4من الرفاق الآخرين الذين استحصلت لهم جوازات سفر يمنية، إضافة إلى 7 من رفاقنا في سوريا. وقد اجتمعت في هذه الزيارة بسالم صالح نائب الرئيس آنذاك، وقام بترتيب اللقاء الفنان جعفر حسن، وكان قد انتهى حينها من تلحين أغنية " البتاع" التي لقيت صدى وشهرة.

IV

ولد جار الله عمر في محافظة إب في قرية كهال العام 1942 ودرس في الكتاتيب ، وبعد ثورة 26 أيلول/سبتمبر 1962التي ساهم في التظاهرات المؤيدة لها، درس في كلية الشرطة 1963وتخرج منها وعيّن مدرساً فيها، وقد اعتقل في العام 1968وكان قد دافع عن صنعاء في حصارها الذي دام 70 يوماً، وبقي في السجن لثلاث سنوات، وحين خرج منه، غادر صنعاء إلى عدن العام 1971 واستمر فيها إلى حين التئام الوحدة بين الشطرين الجنوبي والشمالي، فاستقرّ فيها.

وقد تعمّقت علاقتنا في تلك الفترة حيث كنت كثيراً ما أزور صنعاء لحضور مؤتمرات وللمشاركة في ندوات ولإلقاء محاضرات، إضافة إلى التدريس في دورات أكاديمية وتأهيلية ومنها دورة تعز التي استمرت لأكثر من ثلاثة أسابيع، وفي كل زيارة كان لا بدّ لي من "جلسة قات" في منزله العامر حيث يعتاد اليمنيون على "المقْيل" ، وكنت أشعر بحميمية لذلك المقام المهيب، فهو المكان الذي يجمع الأصدقاء والرفاق ويجمع الآراء المختلفة في إطار وحدة أساسها احترام الآخر والإصغاء إلى صوت العقل وإقرار بالتنوّع وتأكيد التعددية والحرص على فتح حوارات معمّقة باتجاه الأصلح والأفضل، لاسيّما بالدعوة إلى حكم القانون وإلى الديمقراطية وإلى احترام حقوق الإنسان ، ولعلّ تلك كانت الكلمات الأخيرة على لسان جار الله يوم استشهد بعد إلقاء كلمته المؤثرة في 28 ديسمبر (كانون الأول) في العام 2002 أمام مؤتمر حزب التجمع اليمني للإصلاح وبحضور نحو أربعة آلاف شخص وبتغطية إعلامية عالمية نقلتها مباشرة شاشات التلفزة.

هذه الكلمات تعيدني إلى أول لقاء جمعني بالرفيق جار الله عمر حيث دار الحديث حول السبل الكفيلة بتعميق التجربة اليمنية وتخليصها من النواقص والثغرات باتجاه جمع أوسع قدر ممكن من القوى في إطار موحد: هل هو جبهة وطنية تضم القوى الرئيسية؟ أم تنسيق وتعاون على مشتركات؟ أم حزب موحد (كان الجبهة القومية يومها) على طريقة الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية السابقة؟

وكانت اليمن قد تأثّرت بهذا النموذج في إطار صيغة تجمع الحزب والبرلمان والحكومة (الترويكا).

وهكذا استنسخت التجربة واقتبس الموديل أو النموذج السوفييتي، وخلال زيارتي الأولى كانت الترويكا حاكمة: سالمين (الرئيس) وعبد الفتاح اسماعيل (الأمين العام) وعلي ناصر محمد (رئيس الوزراء). وبعد ذلك وفي العام 1977 بدأت التحضيرات لتأسيس الحزب الاشتراكي اليمني بعد حوارات ومناقشات داخلية شملت كل من الجبهة القومية التي هي امتداد لحركة القوميين العرب بجناحها اليساري ممثلاً بالترويكا وحزب اتحاد الشعب الديمقراطي وهو امتداد للتيارات الماركسية (الشيوعية الرسمية) بقيادة عبدالله باذيب وحزب الطليعة الشعبية وهو امتداد للتيارات البعثية اليسارية (كتلة صلاح جديد) بقيادة أنيس يحيى.

وأتذكّر أن جار الله كان مهموماً بفكرة غرامشي والكتلة التاريخية وكان قد تأثر ببعض أطروحات منظمة العمل الشيوعي اللبنانية، حيث كان فوّاز طرابلسي دائم التردّد على عدن وحظي بمكانة خاصة لدى قياداتها. ولكن ثمة هواجس كان يتلمّسها بشأن الحفاظ على الكيانات القائمة والتقارب فيما بينها، وكانت تجربة الثورة الكوبية أمامه وهي التي دمجت الأحزاب المتقاربة كلها في إطار الحزب الشيوعي، حيث كان الهوى السائد آنذاك والميل العام يذهب باتجاه جمع هذه التنظيمات المتقاربة من حيث الأفكار، المختلفة من حيث التأريخ، في إطار أفق مستقبلي غرضه ترصين وتعزيز الثورة الوطنية الديمقراطية.

ولكن حسبما يبدو أن مثل هذه التجارب لم يكن بإمكانها التطوّر المطلوب لانتفاء المعارضة، التي لم يكن مسموحاً لها أو مرخّصاً بها، وهي ذاتها تجارب التيارات القومية: جمال عبد الناصر والاتحاد الاشتراكي، وأحمد بن بلّه وبعده هواري بو مدين وجبهة التحرير الوطني الجزائرية والبعثين العراقي والسوري وفكرة »الحزب القائد« ومعمّر القذافي واللجان الثورية والخميني والحرس الثوري وغيرها من التجارب الشمولية التي حاولت استنساخ التجارب الاشتراكية أو بعض جوانبها وتقليدها على نحو أعمى، وللأسف فقد تنبهنا وإنْ بوقت متأخّر إلى خطل مثل تلك الأطروحات، التي لا يزال البعض متشبثاً بها حتى الآن، على الرغم من انهيار التجارب الأصلية والتجارب الفرعية منذ 3 عقود من الزمان.

وحين تكون المعارضة محرّمة أو ممنوعة أو ملاحقة، فمن الطبيعي أن تضيق رؤية الحاكم ويستبد بالبلاد والعباد ويدفع باتجاه التنظيم الواحد الذي يمتلك الحقيقة المطلقة ويسفّه كل ما عداه في إطار الرأي الواحد والذوق الواحد والزعيم الواحد ، وهكذا تنتعش الانتهازية وتتفشى الوصولية وتنتشر المداهنة وتضمر الحيوية وروح المبادرة.

نظام سلطوي

وستغدو المجتمعات دون اختلاف أو تمايز وتباين وكأنها ضد الطبيعة البشرية التي هي بالأصل متنوّعة ومتعدّدة ومختلفة،وهكذا سيكون كل نظام بلا معارضة استبدادياً وسلطوياً، لاسيّما حين لا يعترف بالحق في الاختلاف وشرعية النقد وحرّية التعبير والتطلّع للتغيير، وكان ذلك من أسباب وصول التجارب الاشتراكية جميعها تقريباً إلى طريق مسدود بسبب شحّ الحريات وعدم الإقرار بالتنوّع وقبول التعددية، ناهيك عن الاختناقات الاقتصادية ووصول التنمية إلى طريق مسدود، إضافة إلى الكثير من التشوّهات التي شهدتها على صعيد الإدارة والحكم وانتهاكات حقوق الإنسان، وكان الإمام علي منذ وقت مبكر قد أشار إلى أن فساد الأمم في ثلاث: وضع الصغير مكان الكبير والجاهل مكان العالم والتابع مكان القائد، وتلك سمات الأنظمة الواحدية الإطلاقية التي تزعم احتكار الحقيقة.

ولعلّ ذلك جزء من أخطائنا نحن اليساريين والماركسيين والتي أخذها عنّا القوميون وما أسمتهم الأدبيات السوفييتية " الديمقراطيون الثوريون" وعلينا أن نعترف بذلك، وليس ثمة في الأمر عيب أو نقص طالما أن الحياة نفسها تجيب على أسئلة علينا الإقرار بأن بعض ما كنّا نعتقده تجاوزه الزمن وأصبح عتيقاً، حتى وإن كان صحيحاً في حينها فلم يعد يصلح الآن، أو أنه كان صالحاً في بلد لكنه لا يصح لبلد آخر، ناهيك عن أن بعضه كان خاطئاً من الأساس بسبب فرضيات خاطئة أو معطيات ومعلومات غير دقيقة، ولهذا لا بدّ من مراجعة التجربة ونقدها بطريقة إيجابية بما يعزّز التيار الجديد من داخل حركة اليسار العربي واليسار الدولي وهذه قضية عامة لا تخصّ اليسار العربي أو القوى التحررية العربية لوحدها، إنما تخصّ المناضلين اليساريين على المستوى العالمي.

يتبع

عبد الحسين شعبان مع جارالله عمر وفاضل العكام والدكتورة فدوى محمود وجهاد زاير

إستثمار الشباب

الشباب طاقة جبارة وعقول منتجة لابد من استثمارها وتوظيفها في التنمية بكل انواعها ?,?سياسية كانت او اقتصادية?,?
أو اجتماعية دون سواها .

وما دون ذلك فأنهم سيسلكون السُبل الكفيلة بخلق جيل من الشباب سيكون سبباً في تدمير الدولة ومؤسساتها ،والتعاطي مع سلوكيات دخيلة على المجتمع ولاتمت لمنظومته الاخلاقية بصلة .

إن طاقات الشباب وابداعاتهم الخلاقة هي وقود التقدم بالمجتمعات ،ولم يتمكن اي بلد من التقدم الا بالاستناد الى استثمار سواعد وعقول الشباب

ولايمكن للعراق ان يشهد نقلة نوعية على مستوى الامن والسياسة والاقتصاد الا وقد استوعب تلك البراكين المتفجرة ابداعاً المتمثلة بالشباب .

عندما لَبى الشباب نداء الوطن بالدفاع عن عزة وكرامة وامن العراق وشعبه ضد "مغول العصر" تنظيم داعش الارهابي ،انخرط الشباب العراقي كسيلٍ جارف وهم يحملون السلاح مُلبين نداء الوطن

واستطاع الشاب العراقي ان يصمد ويقاتل داعش في اصعب الظروف ويحقق النصر ،مضحياً بحياته وبكل مغريات الدنيا مقابل انتمائه الوطني ،الا تستحق تلك الوقفة الجبارة موقفاً حكومياً مسؤولاً لتلبية متطلبات الشباب وتوفير فرص عيش كريمة لهم ،خاصة بعد ان وضعت الحربُ اوزارها وتحقق النصر ،

ماذا ينبغي ان نفعل تجاه تلك الطاقات؟ اليسَ من الواجب ان نتخذ اجراءات سريعة ضمن خطة مدروسة مسبقاً ومعَدَّ اعداداً علمياً وبسقف زمني محدد في سرعة التحرك والتنفيذ ،للعمل على استيعاب كل تلك الطاقات ،ولكي لانعيدهم الى مصطبة الاحتياط لما قبل نداء الوطن ،وكأننا نبحث عن موقفهم وقت المُلمات فقط فمن كان قادراً ان يصمد بالمعركة ويحقق النصر فهو قادر ان يقود مشروع التنمية القادم للبلد؟ وقادر على التغيير ومواجهة تحدي التنمية. إلا أنه حتى هذه اللحظة لم يجد الشباب نفسه في عوائد الدولة مابعد التغير ،

فرغم أهمية دعم المشاركة السياسية للشباب وتوفير الأطر القانونية والمجتمعية المعزز والضامنة لتمثيل أوسع وأكثر أهمية للشباب في هياكل صنع القرار المختلفة والسماح لهم بخوض الانتخابات وتخفيض اعمار المشتركين كمرشحين لكن ذلك لايفي بالغرض ،تظل البطالة هي القضية الأكثر أهمية وإلحاحا بالنسبة للشباب.

إن قضية توفير فرص عمل مناسبة للشباب تكتسب أهمية خاصة في العراق باعتبار التمكين الاقتصادي للشباب متطلبا اساسيا للتمكين الاجتماعي والسياسي ودمج الشباب في الحياة العامة،خاصة ونحن نعيش تجربة ديمقراطية حديثة من المفترض ان تنهض تلك التجربة بحكمة الكبار وتخطيط وتنفيذ الشباب.

هل يمكن ان نتصور مشاركة سياسية حقيقية للشباب،دون عمل يعزز ثقتهم بالنفس،واحساسهم العام بالرضا،ويكسبهم احترام الأخرين وتقديرهم،ويجعلهم قادرين علي مواصلة حياتهم الاجتماعية وتكوين أسرة تعمق شعورهم بالولاء والانتماء لهذا الوطن؟

يضاف إلى هذا قضية الإعداد الجيد للشباب ثقافيا وعلميا وصحيا وبدنيا. فمن منا لا يشعر بمرارة عندما تقع عيناه على شاب أو حتى صبي في عمر الزهور يعاني الفقر والجهل وغموض المستقبل. يتسكع ليستجدي لقمة العيش او نراه مكبل اليدين بيد رجال القانون لان الدولة بعدم استيعاب طاقاته اجبرته على سلك الطرق غير القانونية والمنافية لاخلاق مجتمعنا والمخالفة للقانون .

من صميم واجبات الدولة ان يكون الشباب ضمن اولى اولوياتها لان الاهتمام بالشباب لا يزال قاصرا وغير مواكب للاهتمام العالمي ولا سيما أن العراق دولة يمثل فيها الشباب ما يقرب من اكثر من ثلث السكان،وإذا اضيفت إليهم شريحة النشء الذين هم شباب المستقبل القريب ارتفعت النسبة إلي ما يزيد عن الثلثين.

ورغم تزايد الاهتمام الدولي بالشباب منذ إعلان الأمم المتحدة عام 1985 عاما دوليا للشباب،وإعلانها في ديسمبر 1999،الثاني عشر من أغسطس من كل عام يوما دوليا للشباب،يتم خلاله طرح قضاياهم وما يواجهونه من مشكلات